تطور العلاقات المصرية - الصينية .. نموذج لتعاون الجنوب - الجنوب

د. محمود زكريا

مدرس العلوم السياسية، بكلية الدراسات العليا الإفريقية، جامعة القاهرة

تعد العلاقات المصرية – الصينية أحد أبرز أنماط العلاقات البينية الجديرة بالدراسة والاهتمام، حيث تقدم نموذجا لتعاون الجنوب – الجنوب، أو نموذجا للعلاقات الصينية – العربية والإفريقية، كما تتسم بخصوصية تاريخية ومعاصرة، وذلك من منظور أنها حظيت بقدر كبير من الاستمرارية والثبات منذ بداية نشأتها فى منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وهو ما تجلى بالأساس من خلال كثافة مضامين التفاعلات التعاونية على مختلف المستويات، ولاسيما على المستوى الاقتصادى. وقد شهدت هذه العلاقات نقلة نوعية حقيقية فى إطار المرحلة التالية على قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، لاسيما مع وصول الرئيس المصرى (عبدالفتاح السيسى) إلى سدة الحكم فى يونيو ٢٠١٤.

استنادا لما سبق، تطرح إشكالية الدراسة تساؤلا رئيسيا مفاده: ما شكل ومضمون العلاقات المصرية – الصينية منذ انتهاء الحرب الباردة مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين؟، وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسى، طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة فى: ما هو مفهوم التعاون بين دول الجنوب – الجنوب؟، وما هى المحددات الداخلية والخارجية الحاكمة للعلاقات المصرية – الصينية؟، وما هى الأبعاد المختلفة للعلاقات المصرية – الصينية؟ وما هو مستقبل العلاقات المصرية – الصينية؟.

تأتى أهمية هذه الدراسة انطلاقا من كون أن الصين تعد بمنزلة إحدى أبرز القوى الكبرى فى إطار النظام الدولى المعاصر، والتى لديها اهتمام متنامٍ حيال القارة الإفريقية، وقد جاءت مصر على رأس هذا الاهتمام فى إطار إقليم الشمال الإفريقى، بالإضافة إلى الأولوية التى تحظى بها الصين ضمن دوائر التفاعلات المصرية الخارجية لاسيما فى إطار المرحلة التالية على قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وذلك فى ضوء تبنى مصر لسياسة التوجه نحو الشرق، وهو ما انعكس بالأساس من خلال دورية الزيارات السياسية الرسمية للرئيس (السيسى) إلى الصين، والتى كان آخرها مطلع شهر سبتمبر من عام ٢٠١٨.

ستعتمد الدراسة على توظيف منهج تحليل النظم لديفيد أستون كإطار تحليلى ناظم للموضوع محل الدراسة، ووفقا له تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، يعرض المحور الأول مدخلا نظريا للدراسة. أما المحور الثانى، فيتطرق لمسار تطور العلاقات المصرية – الصينية، ويتناول المحور الثالث، المحددات الحاكمة للعلاقات بين الدولتين، ويرصد المحور الرابع والأخير أبعاد العلاقات أبعاد العلاقات فيما بينهما.

المحور الأول- مدخل نظرى للدراسة:

يركز المدخل النظرى للدراسة على تناول مفهوم (تعاون الجنوب – الجنوب)، South-South Cooperation، وذلك على أساس أنه يشكل المفهوم الحاكم فى تفسير وفهم العلاقات المصرية – الصينية، انطلاقا من كون الصين تضع علاقاتها مع مختلف الدول النامية ضمن هذا المفهوم، ومنها الدول الإفريقية، وعلى رأسها مصر. وتعود جذور هذا المفهوم إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية مرحلة الحرب الباردة، حيث استهدفت الدول النامية، أو الأقل تقدما فى العالم، البحث عن مكانة دولية مستقلة بعيدا عن سيطرة القوى الكبرى المتحكمة فى مجريات النظام الدولى، من خلال تعزيز التعاون القائم فيما بينها.

وقد تجسد هذا المنحى التعاونى بين الدول النامية على المستوى العالمى بالفعل، من خلال مجموعة من الأطر التنظيمية أو المؤسسية، كان أولها القمة الآسيوية – الإفريقية التى عقدت فى مدينة (باندونج) فى إندونيسيا فى أبريل ١٩٥٥، وتأسيس حركة عدم الانحياز Non-Aligned Movement (NAM) فى عام ١٩٦١، وتأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة United Nations Conference on Trade and Development فى عام ١٩٦٤، الذى أسفر عن تكوين مجموعة ٧٧ (G-77)، وإنشاء مجموعة عمل التعاون الفنى بين الدول النامية Technical Cooperation among Developing Countries (TCDC) فى عام ١٩٧٢، وإنشاء وحدة خاصة للتعاون الفنى بين الدول النامية (TCDC) تابعة للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤(١).

وقد تغير مسمى هذه الوحدة بعد ذلك ليصبح (الوحدة الخاصة لتعاون الجنوب – الجنوب) Special Unit for South-South Cooperation (SU/SSC) فى عام ٢٠٠٤، ثم أصبح المسمى (مكتب الأمم المتحدة لتعاون الجنوب –

الجنوب United Nations Office for South-South Cooperation (UNOSSC) بموجب قرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٣. وتعد خطة عمل بيونس آيرس Buenos Aires Plan of Action (BAPA)لدعم وتنفيذ التعاون الفنى بين الدول النامية، بمنزلة الإطار المرجعى لتعاون الجنوب – الجنوب، والتى تم تبنيها من خلال مؤتمر بشأن تعاون الجنوب فى (بيونس آيرس) فى عام ١٩٧٨. وفى السياق ذاته، تم تبنى مجموعة من الأطر المعنية بتعزيز أهداف التنمية للدول النامية، ابتداء من البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) فى عام ١٩٦٥، والأهداف الإنمائية للألفية فى عام ٢٠٠٠، وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى عام ٢٠١٥(٢).

وعلى الرغم من وجود الكثير من التعريفات لمفهوم (تعاون الجنوب – الجنوب)، فإنها تشترك فى كونها تشير إلى نطاق أو إطار واسع من أوجه التعاون القائمة بين الدول النامية، والتى تشمل بالأساس المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والبيئية، والفنية، والتى قد تتم على مختلف المستويات (الثنائى، ومتعدد الأطراف، والإقليمى القارى والفرعى)(٣).

تتمثل الأهداف الرئيسية لتعاون الجنوب – الجنوب وفقا لخطة عمل (بيونس آيرس) فى عام ١٩٧٨ فى تعزيز الاعتماد الذاتى الجماعى للدول النامية، وذلك من خلال إيجاد حلول لمشكلات التنمية، وتبادل الخبرات، واستخدام الموارد، وتنمية القدرات الذاتية للدول النامية بشأن تحديد وتحليل قضايا التنمية الرئيسية المتعلقة بها، وصياغة استراتيجيات لمعالجة هذه القضايا، وتعزيز نوعية التعاون الدولى فى مجال التنمية من أجل تحسين فاعلية الموارد المخصصة لهذا التعاون، وخلق وتعزيز القدرات التكنولوجية المتعلقة بالدول النامية، وتعزيز الاتصالات بين الدول النامية على نحو يعزز من الوعى بالمشكلات المشتركة والوصول إلى المعرفة والخبرات، والاستجابة لمشكلات ومتطلبات الدول الأقل نموا، بالإضافة إلى تحقيق درجة عالية من مشاركة الدول النامية فى الأنشطة الاقتصادية الدولية، وتعزيز التعاون الدولى بشأن التنمية.

يرتكز مفهوم (تعاون الجنوب – الجنوب) على مجموعة من المبادئ الرئيسية، والمتمثلة فى التضامن والتعاون بين شعوب ودول البلدان النامية، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة بين الدول الشريكة، واحترام الاستقلال والسيادة الوطنية، والملكية الوطنية، وعدم المشروطية، وتعزيز الاعتماد الذاتى، وتنويع الأفكار، وتفضيل استخدام الموارد المحلية، بالإضافة إلى الحفاظ على التنوع والهوية الثقافية(٤).

المحور الثانى- مسار تطور العلاقات المصرية – الصينية خلال فترة الحرب الباردة:

ينصرف هذا المحور بالأساس إلى تتبع مسار تطور العلاقات المصرية – الصينية خلال مرحلة الحرب الباردة. فعلى الرغم من أن البداية الرسمية للعلاقات الدبلوماسية بين الطرفين تعود إلى عام ١٩٥٦، فإن التفاعلات التاريخية الفعلية ترجع إلى عقد الأربعينيات من القرن العشرين، حيث عقدت كل من الصين، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية قمة فى (القاهرة) فى أثناء الحرب العالمية الثانية، وتحديدا فى نوفمبر ١٩٤٣، لأجل تنسيق جهود الحرب فى مواجهة اليابان، وترتيبات ما بعد الحرب فى إطار الشرق الأقصى، ومنطقة المحيط الهادى.

كما قامت مصر بتأسيس مفوضية، وأرسلت أول وزير لها لدى الصين فى العام التالى (١٩٤٤). وقد تطورت هذه المفوضية إلى سفارة بحلول سبتمبر ١٩٤٨(٥). يضاف إلى ذلك وجود تقاطع بين الأهداف والمقاصد المتعلقة بالثورة الصينية عام ١٩٤٩، والثورة المصرية فى ١٩٥٢(٦). وقد شهدت العلاقات البينية دفعة قوية خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين. فعلى المستوى السياسى، جرت محادثات ثنائية بين كل من الرئيس المصرى الأسبق (جمال عبدالناصر)، ورئيس الوزراء الصينى (تشو ان لاى) Zhou Enlai، وذلك فى إطار القمة الآسيوية الإفريقية التى عقدت فى مدينة (باندونج) فى إندونيسيا فى أبريل ١٩٥٥. وقد أسهمت هذه المحادثات فى إزالة سوء الفهم من قبل الجانب المصرى بشأن السياسة الدينية للصين.

كما تم التأكيد خلالها من قبل الجانب الصينى على مسألة عدم تبنى سياسة "تصدير الثورة"، وتم الاتفاق على تطبيع العلاقات الثنائية، على أن تكون التجارة بمنزلة نقطة البداية فى هذا الشأن. كما أقر الجانبان مجموعة من المبادئ الرئيسية فى إطار علاقاتهما الدولية، والمتمثلة فى سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة بين الأمم والشعوب، والتعايش السلمى(٧).

كما دعمت الصين قرار الرئيس المصرى الأسبق (عبدالناصر) بشأن تأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦، واستمر دعمها لمصر فى إطار مواجهة العدوان الثلاثى عليها خلال العام ذاته، حيث دعت الصين كلا من بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل لوقف العدوان العسكرى ضد مصر، بل طالبتها بسحب قواتها العسكرية من الأراضى المصرية، كما قدمت العديد من المساعدات إلى مصر لدعم موقفها فى هذه الحرب.

على المستوى الاقتصادى، خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وقّع الجانبان فى العاصمة الصينية (بكين) اتفاقا تجاريا يقيم بمقتضاه كل طرف مكتبا تجاريا له لدى الطرف الآخر، وذلك فى أغسطس ١٩٥٥، وتكثفت لقاءات المسئولين التجاريين فى الدولتين مع مطلع عام ١٩٥٦(٨).

وقد استمر التطور الإيجابى للعلاقات البينية فى غضون عقد الستينيات من القرن العشرين. فعلى المستوى السياسى، قدمت الصين المساندة للجهود المصرية الرامية إلى محاربة الاستعمار الأجنبى، والقضاء عليه، وحماية الاستقلال والسيادة الوطنية للدول الإفريقية والعربية الحاصلة على استقلالها خلال هذا العقد. وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات السياسية البسيطة بين الطرفين خلال هذا العقد، من قبيل تحفظ الصين على الموقف المصرى الداعم للهند فى إطار نزاعها الحدودى مع الصين فى عام ١٩٦٢، فإنه يمكن القول بوجود حالة من التنسيق فى المصالح المصرية – الصينية خلال هذه الفترة الزمنية.

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال موقف مصر الداعم –مع غيرها من دول إفريقية، وآسيوية، ولاتينية– بشأن استئناف الصين لعضويتها الشرعية الدائمة فى الأمم المتحدة. فى المقابل، احتفظت الصين بسفيرها لدى مصر عقب قيام الثورة الثقافية فى عام ١٩٦٦، على الرغم من قيامها بسحب كل سفرائها من المنطقة العربية(٩). كما قام رئيس الوزراء الصينى (شو ان لاى) Zhou Enlai بالتوجه لزيارة مصر أولا، وذلك ضمن زيارة ضمت نحو (١٤) دولة إفريقية، وعربية، وأوروبية خلال الفترة الزمنية (١٤ ديسمبر ١٩٦٣، أول مارس ١٩٦٤)، وهو ما يشير إلى المكانة الخاصة التى تحتفظ بها مصر لدى الصين.

وعلى المستوى الاقتصادى، خلال عقد الستينيات من القرن العشرين، استمر تعزيز التفاعلات البينية، حيث تم توقيع بروتوكول ملحق الاتفاقية التجارية فى الصين فى فبراير ١٩٦٠، والذى تم تجديده مرتين فى نوفمبر ١٩٦١ ومارس ١٩٦٢، وتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادى وتقنى فى الصين فى ديسمبر ١٩٦٤، كما تم تبادل زيارات الوفود التجارية وتجديد البروتوكول التجارى بينهما سنويا(١٠).

استمرت التفاعلات البينية الإيجابية على جميع المستويات خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين. فالصين قدمت المساعدات المختلفة (مالية، وغذائية، وعسكرية) لمصر لدعم مواجهتها العسكرية ضد إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما قدمت الإمدادات والمساعدات اللازمة لمصر مع تدهور العلاقات المصرية – السوفيتية فى عام ١٩٧٦، حيث رفض الاتحاد السوفيتى (سابقا) إمداد مصر باحتياجاتها العسكرية من الأسلحة وقطع الغيار.

وفى إطار مرحلة الحصار العربى المفروض على مصر عقب زيارة الرئيس (السادات) للكنيست الإسرائيلى فى عام ١٩٧٧، وتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧٩، دعمت الصين الموقف الرسمى السياسى المصرى، كما حاولت إقناع الدول العربية والأطراف الفلسطينية الداخلية بالعدول عن مقاطعتها لمصر، ودفعها باتجاه إجراء محادثات ومشاورات مع مصر لإزالة الخلافات القائمة معها(١٠). وعلى المستوى الاقتصادى، خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، أخذ التعاون البينى توجها جديدا، حيث تم الاتفاق على إنشاء مصنع للطوب فى مصر بمساعدة صينية، وذلك فى يونيو ١٩٧٢(١١).

مع مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وتحديدا عقب وصول الرئيس المصرى الأسبق (مبارك) إلى سدة الحكم فى مصر فى عام ١٩٨١، وعلى الرغم من تراجع أولوية العلاقات المصرية مع الصين بشكل نسبى، نظرا لتركيز القيادة السياسية على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الغربى، فإن العلاقات البينية ظلت قائمة. فى هذا السياق، أصرت مصرعلى انتهاج سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للصين، بل وحثت الدول الأخرى على ذلك، إثر وقوع الاضطرابات السياسية فى الصين فى عام ١٩٨٩(١٢).

وعلى المستوى الاقتصادى، خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، شهدت التفاعلات المتبادلة تطورا إيجابيا، حيث تم تأسيس اللجنة المصرية – الصينية المشتركة للتعاون الفنى والكهربائى فى مصر، وذلك فى أكتوبر ١٩٨٢(١٣)، كما تم توقيع اتفاقية نصت على أن التجارة الثنائية ستتضمن النقد الأجنبى المتبادل بين الطرفين فى عام ١٩٨٥(١٤)، بالإضافة إلى توقيع أكثر من عشر اتفاقيات تعاون فى مارس ١٩٨٧(١٥).

بعد استعراض مسار تطور التفاعلات المصرية – الصينية، خلال مرحلة الحرب الباردة، يمكن القول إنها كانت تتسم بالإيجابية بشكل ملحوظ على المستويين السياسى والاقتصادى، كما شهدت حالة من الاستمرارية بقدر كبير، وهو ما سينعكس بشكل إيجابى على نمط العلاقات المتبادلة بين الطرفين خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

المحور الثالث– المحددات الحاكمة للعلاقات المصرية – الصينية:

يرمى هذا المحورإلى تناول المحددات الحاكمة للعلاقات المصرية – الصينية، والتى تنصرف بالأساس إلى العوامل والأمور المؤثرة فى طبيعة العلاقات المتبادلة بين الجانبين على مختلف المستويات. ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى نمطين رئيسيين، وذلك كما يأتى:

أولا– المحددات الداخلية:

تنصرف هذه المحددات إلى تلك العوامل والأمور المتعلقة بالبيئة الداخلية للعلاقات القائمة بين الطرفين، وتتمثل فيما يأتى:

١– المدركات المتبادلة:

تعد بمنزلة الدوافع الفكرية أو المعنوية المحركة لأنماط التفاعلات التعاونية البينية المختلفة، حيث إنها تنصرف إلى الصورة الذهنية التى يحملها كل طرف تجاه الطرف الآخر، ومن ثم فهى مؤثرة بدرجة كبيرة فى توجهات صانعى القرار فى الدولتين، وبالتبعية تنعكس على السلوكيات والممارسات المتبادلة بين الطرفين أو حيال الآخرين. ويمكن توصيف هذه المدركات المتبادلة بأنها تتسم بدرجة كبيرة من الإيجابية منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى تاريخه. وقد انبثقت هذه المدركات الإيجابية بين مصر والصين بالأساس من جملة أمور رئيسية، تتمثل فيما يأتى:

أ– عمق العلاقات التاريخية البينية، وهو ما تبلور بشكل رئيسى من خلال الدور القائد لمصر فى الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية فى عام ١٩٥٦، والذى قاد إلى توالى الاعترافات من قبل الدول العربية والإفريقية بها. يضاف إلى ذلك كثافة السجل التعاونى على المستويين السياسى والاقتصادى خلال مرحلة الحرب الباردة(١٦)، سواء حيال القضايا ذات الاهتمام الخاص بكل دولة، أو ذات الاهتمام المشترك.

ب– الميراث غير الاستعمارى للصين، سواء فى القارة الإفريقية أو المنطقة العربية. وقد حاولت الصين الاستفادة من ذلك عبر تقديم نفسها بحسبانها صديقة للدول الإفريقية والعربية، وراعية لمصالحها فى إطار المحافل الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة(١٧)، وداعمة لعملية التنمية الاقتصادية فى هذه الدول،

ومنها مصر بطبيعة الحال، وذلك عبر آليات الاستثمار، والتجارة، والمساعدات، وتنمية البنية التحتية، والتنمية البشرية(١٨).

ج- انتهاج الصين لآلية الدبلوماسية الناعمة أو الهادئة حيال التعامل مع القضايا محل الاهتمام العربى والإفريقى، والتى تقوم على التقيد بعدم التدخل أو الانخراط فى الشئون السياسية الداخلية للدول الأخرى. فالصين تدرك دائما أن الأنسب والأفضل لتجاوز المشكلات العربية والإفريقية أن تنبع الحلول من الداخل وليس من الخارج. ولعل هذا ما أشار إليه المندوب الدائم للصين لدى الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٣، حيث أكد أن "فرض المشروطيات الدولية لا يقدم حلولا ذكية للمشكلات الإفريقية، من قبيل الليبرالية، والخصخصة، وإصلاح السوق، وغيرها من برامج التكيف الهيكلى، التى تقود إلى إفراز مشكلات اجتماعية حقيقية بدلا من تعزيز واقع النمو الاقتصادى الإفريقى"(١٩).

٢- المحدد السياسى:

يتمثل بالأساس فى منظومة المصالح السياسية المتبادلة بين الطرفين، والتى احتلت أهمية حيوية فى إطار مصفوفة العلاقات المصرية - الصينية منذ انتهاء الحرب الباردة. فكل دولة تسعى إلى الاستفادة السياسية من المكانة الدولية والإقليمية التى تحظى بها الدولة الأخرى، حيث تستهدف مصر الاستفادة من العضوية الدائمة للصين فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتى حظيت بها بحسبانها من بين الدول المؤسسة للأمم المتحدة فى مؤتمر سان فرانسيسكو فى عام ١٩٤٥، حيث تعد بمنزلة التنظيم الدولى الرئيسى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك من أجل دعم المواقف والسياسات المصرية حيال القضايا والمسائل المختلفة داخل أروقة الأمم المتحدة.

كما تستهدف مصر الاستفادة من الشرعية السياسية الدولية للصين، والتى تحرص على أن تضفيها على الواقع السياسى الداخلى القائم فى مصر بشكل مستمر، لاسيما فى ضوء التزام الصين بسياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، والتزامها بالحفاظ على الكيان القانونى، والاستقرار السياسى الداخلى للدول الأخرى، وهو ما بدا جليا من موقفها حيال التغيرات السياسية الجذرية فى مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

على الجانب الآخر، تستهدف الصين الاستفادة السياسية من مصر، من خلال الحصول على المساندة والدعم التصويتى لمصر فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها، والاستفادة من قاعدة العلاقات المصرية الجيدة مع الدول الإفريقية لحشد الدعم السياسى لقراراتها وسياساتها فى إطار المحافل الدولية. فالدول الإفريقية تمثل نحو ربع عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة(٢٠)، كما أن لديها نحو ثلاثة مقاعد غير دائمة فى إطار مجلس الأمن. ومن هنا، فالدول الإفريقية تمثل كتلة تصويتية مهمة لدعم المبادرات الصينية فى الأمم المتحدة، أو لدحض المبادرات الغربية المناوئة للتوجهات والمصالح الصينية، فضلا عن الحصول على التأييد المصرى بشأن قضية تايوان، والحفاظ على وحدة الأراضى الصينية(٢١).

٣- المحدد الاقتصادى:

يتمثل هذا المحدد بالأساس فى منظومة المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين، والتى احتلت درجة كبيرة من الأهمية مقارنة بمجمل المصالح البينية الأخرى منذ انتهاء الحرب الباردة، لاسيما بالنسبة للجانب المصرى. وتكمن المصالح الاقتصادية للصين فى علاقتها مع مصر فى الاستفادة من المزايا ذات التأثير الاقتصادى التى تتمتع بها مصر، ومن بينها الموقع الاستراتيجى الذى تتمتع به مصر فى شمال إفريقيا، والذى يجعل منها دولة عابرة للقارات، كما أنها مطلة على منفذين بحريين دوليين مهمين، هما البحر الأحمر والبحر المتوسط، بالإضافة إلى امتلاكها لقناة السويس، والتى تعد بمنزلة شريان مائى دولى محورى أمام حركة التجارة الصينية الخارجية مع الدول العربية والإفريقية، كذلك امتلاك مصر لسوق ضخمة من المستهلكين، تضم نحو مئة مليون مستهلك، والتى تعد من أكبر الأسواق الاستهلاكية على المستويين العربى والإفريقى، وهو ما يجعل مصر بمنزلة سوق تصديرية رئيسية أمام الصادرات الصينية، كما أنها تعد بمنزلة البوابة الرئيسية لأكثر من مليار مستهلك يعيشون فى الدول التى تتمتع فيها السلع المنتجة فى مصر بمعاملة تفضيلية، من قبيل دول الاتحاد الأوروبى، والكوميسا، والدول العربية، والولايات المتحدة.

كما تتمثل المصلحة الاقتصادية الأولى للصين، فى علاقتها مع مصر وإفريقيا، فى تأمين حصولها على النفط، والغاز الطبيعى، والمعادن، والمواد الأولية الأخرى من إفريقيا، بغية تلبية الطموحات الاقتصادية والجهود التصنيعية المتنامية لها. وتتزايد أهمية مصر الاقتصادية أمام الصين فى ضوء تبنى الصين لما أطلق عليه (استراتيجية الخروج) Going Out Strategy، والتى دشنتها فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين، وتضمنت إقامة علاقات اقتصادية متنوعة على مستوى العالم، بهدف تشجيع الاستثمارات الصينية المملوكة للدولة والخاصة(٢٢)، بالإضافة إلى أهمية ومحورية دور مصر فى إطار المبادرة الصينية المتعلقة بإعادة إحياء طريق الحرير، والتى طرحت من قبل الرئيس الصينى الحالى (شى جين بينج) فى عام ٢٠١٣، نظرا لموقعها المتميز، وافتتاحها لقناة السويس الجديدة فى أغسطس ٢٠١٥، وعلاقاتها التجارية الفريدة مع الشركاء التجاريين للصين، وعلى رأسهم دول الاتحاد الأوروبى، ودول الشرق الأوسط، وإفريقيا، لاسيما فى ضوء استهداف الصين لزيادة حجم تجارتها مع الدول الإفريقية إلى نحو (٤٠٠) مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠(٢٣).

أما الجانب المصرى، فتكمن استفادته الاقتصادية من الصين فى الاستفادة من المزايا ذات التأثير الاقتصادى التى تتمتع بها الصين، والمتمثلة فى كون الصين تحتل موقعا استراتيجيا فى قارة آسيا، حيث تبلغ مساحتها نحو (٩,٥٩٦,٩٦٠) كم مربع، وهو ما يمثل نحو (٢٠٪) من مساحة قارة آسيا، بالإضافة لامتلاكها أطول حدود برية على مستوى العالم، والمقدرة بنحو (١٣,٧٤٣) ميل، والتى تشترك فيها مع (١٤) دولة، وهو ما يجعل الصين بمنزلة الدولة القارة(٢٤)، ولذلك فهى تعد سوقا اقتصادية

رئيسية وصاعدة فى منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك على نحو يشكل فرصا هائلة أمام الصادرات المصرية، لاسيما فى ضوء تنامى حاجة الصين للواردات من الخارج، بفعل الحجم الكبير لتعداد سكانها والمقدر بنحو (١,٣٧٣,٥٤١,٢٧٨) نسمة(٢٥)، والنمو الاقتصادى السريع، وحركة التمدين والتحديث السريعة، والدخول المرتفعة للأفراد، فضلا عن حاجة مصر لتنويع الجهات المتلقية لصادراتها، من خلال فتح أسواق تصديرية جديدة أمام المنتجات المصرية، بدلا من تركيز الجانب المصرى على كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، والتى تشكل ما يزيد على (٦٥٪) من التجارة الخارجية لمصر(٢٦)، بالإضافة إلى استهداف مصر إقامة شراكة استراتيجية مع واحدة من أبرز القوى الاقتصادية المؤثرة فى الاقتصاد العالمى، وهو ما سيفتح معه المجال أمام إقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية الوطنية، وكذلك الإسراع فى إقامة مشاريع لوجيستية، ومناطق لخدمات السفن والصناعات المتعلقة بالنقل البحرى على طول محور قناة السويس، وذلك لتعظيم الاستفادة من طريق الحرير الصينى وقناة السويس الجديدة فى تنشيط حركة التجارة مع دول العالم المختلفة، وهو ما يسهم فى دعم المكانة الاقتصادية لمصر فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(٢٧).

ثانيا- المحددات الخارجية:

تنصرف المحددات الخارجية إلى تلك العوامل والأمور المتعلقة بالبيئة الخارجية للعلاقات القائمة بين الطرفين، والتى يمكن تحديدها فى إطار النقاط التالية:

١- تأثير خصائص وبنية النظام الدولى فى العلاقات المصرية – الصينية. ففى فترة الحرب الباردة، أثّر نمط القوة السائد فى النظام الدولى، والقائم على الثنائية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى سابقا) فى نشأة وتطور العلاقات المصرية – الصينية، وذلك من خلال التفاعل والتنسيق البينى المشترك القائم على عدم الانحياز القطبى عبر تأسيس كتلة عدم الانحياز فى عام ١٩٥٥.

فى إطار مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، قاد انتهاء التنافس التقليدى بين المعسكر الغربى، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقى، بقيادة الاتحاد السوفيتى (سابقا)، إلى إفراز نظام دولى جديد أميل للتعددية القطبية، والذى ظهرت جمهورية الصين الشعبية فى إطاره كقوة دولية صاعدة Emerging International Power، والتى كانت تطمح فى إقامة علاقات دولية ذات طبيعة تعاونية، تركز على الصلات الاقتصادية والنفوذ السياسى بالأساس مع دول الجنوب، لاسيما الدول الإفريقية والعربية، ومنها مصر، بدلا من التركيز على تشجيع التحالفات الأيديولوجية على نحو ما كان قائما خلال مرحلة الحرب الباردة(٢٨).

٢- المتغيرات الدولية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما مع مطلع العقد الأول من الألفية الجديدة، وعلى رأسها الغزو الأمريكى للعراق فى مارس ٢٠٠٣، واستخدام الولايات المتحدة لملف حقوق الانسان للتدخل فى الشأن الداخلى الصينى، وهو ما دفع الصين للدعوة لإقامة نظام دولى جديد يقوم على أساس مبادئ التعايش السلمى. فى هذا السياق، قام الرئيس الصينى الأسبق (هو جينتاو) بأول زيارة خارجية له إلى مصر، وذلك بعد توليه الحكم عام ٢٠٠٤(٢٩).

٣- تبنى الدولة المصرية سياسة التوجه نحو الشرق فى إطار إدارة ملف علاقتها نحو المجال الخارجى لها، وذلك منذ قدوم الرئيس (السيسى) لسدة الحكم فى منتصف عام ٢٠١٤. وتمثل الصين بطبيعة الحال نقطة ارتكاز رئيسية ضمن مصفوفة هذه السياسة، وهو ما يعد بمنزلة تغيير أو تحول جذرى فى توجهات السياسة الخارجية للدولة المصرية، حيث ظل التركيز على توثيق وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة ودول المعسكر الغربى قائما منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين وحتى مطلع العقد الثانى من الألفية الجديدة، إلى الحد الذى دفع البعض للقول بوجود تأثير عكسى (سلبى) لتنامى العلاقات المصرية – الأمريكية فى كثافة العلاقات المصرية – الصينية إبان هذه الفترات التاريخية.

المحور الرابع- أبعاد العلاقات المصرية – الصينية:

تنصرف أبعاد العلاقات المصرية – الصينية إلى دراسة المضمون والواقع الفعلى للعلاقات بين الطرفين، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يأتى:

أولا- البعد الاقتصادى:

يعد بمنزلة البعد المركزى فى إطار العلاقات المصرية – الصينية منذ انتهاء الحرب الباردة. وقد حددت (الورقة البيضاء بشأن إفريقيا) الصادرة من قبل الصين فى عام ٢٠٠٦، أبعاد التفاعلات الصينية حيال إفريقيا، ومنها البعد الاقتصادى، الذى ركزت فى إطاره على تحقيق المنافع المتبادلة، والرخاء والازدهار المشترك(٣٠). ويمكن تناول البعد الاقتصادى فى العلاقات البينية للدولتين كما يأتى:

١- مؤشرات التفاعلات الاقتصادية البينية:

تكمن أهميتها فى كونها تقدم صورة فعلية بشأن الواقع الفعلى للتفاعلات الاقتصادية بين الدولتين. وتتمثل أبرز تلك المؤشرات فيما يأتى:

أ- التجارة البينية:

تعد بمنزلة أحد المؤشرات الإجرائية اللازمة لقياس البعد الاقتصادى فى العلاقات بين الدولتين، حيث يمكن من خلالها تحديد هيكل التجارة البينية، وحجم التجارة الإجمالية المتبادلة، ومعدل النمو السنوى المرتبط بها، والميزان التجارى للدولتين. أما هيكل التجارة البينية، فنجد أن هيكل الصادرات المصرية المتجهة إلى الصين يشمل مجموعة من المنتجات الرئيسية، التى تتمثل فى (النفط، والجرانيت، والقطن الخام، والكتان، والسجاد المصنع، والسراميك، والزجاج، والأدوات الصحية، وزيوت التشحيم، والوقود المعدنى)، بالإضافة إلى الرخام الذى تستقبل الصين نحو (٧٠-٨٠٪) من إجمالى الصادرات المصرية الخارجية منه. فى حين يتضمن هيكل الواردات المصرية الوافدة من الصين عددا

كبيرا من المنتجات والسلع، التى يتمثل أبرزها فى (الكيميائيات، والسلع المصنعة (الكهربائية)، والمنسوجات، والأحذية، والملابس، والفاصوليا، والآلات، ومعدات النقل)(٣١).

فيما يخص حجم التجارة الإجمالية للدولتين، يمكن التمييز بين مرحلتين فى هذا الصدد، هما:

١- المرحلة الأولى(١٩٩٥ إلى ٢٠١٣): يمكن القول إن حجم التجارة البينية للدولتين خلالها شهد تزايدا مطردا، انظر الجدول رقم (١)، حيث ارتفع من (٤٥٣) مليون دولار فى عام ١٩٩٥، ليصل إلى (٢,١٤٧) مليون دولار فى عام ٢٠٠٥، وواصل ارتفاعه ليبلغ (١٠,٢٠٩) مليون دولار فى عام ٢٠١٣(٣٢). وبالكيفية ذاتها، شهد حجم الصادرات الصينية إلى مصر (الواردات المصرية الوافدة من الصين) زيادة مطردة خلال الفترة الزمنية ذاتها، فقد ارتفع من (٤٤٠) مليون دولار فى عام ١٩٩٥، ليصل إلى (١,٩٣٥) مليون دولار فى عام ٢٠٠٥، قبل أن يقفز إلى (٨,٣٥٣) مليون دولار فى عام ٢٠١٣، ولا يستثنى من هذا الاتجاه العام للزيادة فى الصادرات الصينية لمصر إلا عاما ١٩٩٦ و٢٠٠٢.

التجارة الإجمالية والميزان التجارى للصين مع مصر (بالمليون دولار) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
١٩٩٥	٤٤٠	١٣	٤٢٧
١٩٩٦	٤٠٤	٣	٤٠١
١٩٩٧	٤٦٤	٥٧	٤٠٨
١٩٩٨	٥٧٤	٣٢	٥٤٢
١٩٩٩	٧١٦	٣٤	٦٨٢
٢٠٠٠	٨٠٥	١٠٢	٧٠٣
٢٠٠١	٨٧٣	٨٠	٧٩٣
٢٠٠٢	٨٥٣	٩٢	٧٦١
٢٠٠٣	٩٣٨	١٥٢	٧٨٦
٢٠٠٤	١,٣٨٩	١٨٨	١,٢٠١
٢٠٠٥	١,٩٣٥	٢١١	١,٧٢٤
٢٠٠٦	٢,٩٧٦	٢١٧	٢,٧٦٠
٢٠٠٧	٤,٤٣٢	٢٣٧	٤,١٩٥
٢٠٠٨	٥,٨١٧	٤٢٢	٥,٣٩٥
٢٠٠٩	٥,١٠٦	٧٥٣	٤,٣٥٣
٢٠١٠	٦,٠٣٩	٩١٨	٥,١٢١
٢٠١١	٧,٢٨٣	١,٥١٤	٥,٧٦٩
٢٠١٢	٨,٢٢٥	١,٣٢١	٦,٩٠٤
٢٠١٣	٨,٣٥٣	١,٨٥٦	٦,٤٧٩

Source: Tralac, Op.Cit.

أما الواردات الصينية الوافدة من مصر (الصادرات المصرية الوافدة إلى الصين) خلال الفترة من (١٩٩٥ إلى ٢٠١٣). فبالرغم من أن الاتجاه العام لحجمها يأخذ المنحى التصاعدى، فإنها اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال سنوات هذه الفترة، انظر الجدول رقم (١)، حيث انخفض حجمها من (١٣) مليون دولار فى عام ١٩٩٥، ليصل إلى (٣) ملايين فى عام ١٩٩٦، قبل أن ترتفع مجددا فى العام التالى لتبلغ (٥٧) مليون دولار، وهو ما ينطبق على أغلب سنوات الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٣.

فيما يتعلق بمعدل النمو فى الصادرات والواردات المصرية مع الصين، فقد اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال الفترة من (١٩٩٤ إلى ٢٠٠٨)، حيث بلغ معدل النمو فى الصادرات نحو (٤٠,٨٪) فى عام ١٩٩٥، وذلك قبل أن يشهد قفزة ليصل إلى نحو (١١٨,٣٪) فى عام ١٩٩٧، قبل أن ينخفض بنحو (٤٨٪) فى العام التالى مباشرة. وظلت هذه هى السمة السائدة خلال الأعوام التالية(٣٣)، حيث سجل هذا المعدل انخفاضا ملحوظا خلال الفترة من (٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧). وربما يجد ذلك تفسيره فى ضوء توقيع مصر اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

وفيما يخص الميزان التجارى للدولتين خلال الفترة من (١٩٩٥ إلى ٢٠١٣)، يمكن القول أنه يشير إلى وجود فائض لصلحة الصين. ويعود ذلك إلى تفوق حجم الصادرات الصينية إلى مصر مقارنة بالواردات الوافدة لها من مصر طيلة سنوات هذه الفترة(٣٤). فالصادرات المصرية الوافدة للأسواق الصينية لم يتجاوز حجمها نحو (١٠٠) مليون دولار حتى مطلع العقد الثانى من الألفية الجديدة، وإن كانت قد شهدت زيادة خلال السنوات الأولى من هذا العقد بشكل ملحوظ(٣٥)، وقد شهد الفائض فى الميزان التجارى لصلحة الصين ارتفاعا تدريجيا طيلة سنوات هذه الفترة باستثناء عامى ٢٠٠٩ و٢٠١٣، حيث انخفضت خلالهما قيمة الفائض بنحو (١,٠٤٢) و(٠,٤٢٥) مليون دولار على التوالى. وللمزيد من التفاصيل، انظر الجدول رقم (٢).

(٢) التجارة المصرية مع الصين (بالدولار) خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى
٢٠١٤	٨,٠٥٧,٦٤٩	٣٢٩,٩٢٣	– ٧,٧٢٧,٧٢٦
٢٠١٥	٩,٧٧٥,٨٢٧	٤٤٢,٦٠٩	– ٩,٣٣٣,٢١٨
٢٠١٦	٧,٥٥٤,٢٠٣	٤٩٥,٠٣١	– ٧,٠٥٩,١٧٢
٢٠١٧	٨,١٠٥,٣٤٣	٦٧٩,٨٥٥	– ٧,٤٢٥,٤٨٨
أكتوبر ٢٠١٨	١١,٢٥٨,٩٣٧	٩,٧٨٧,٧٢٤	–

Source: Trade Map, Bilateral trade between Egypt and China Product: TOTAL All products, Available at: https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm,
Also see: General Administration of Customs People's Republic of China, Imports and Exports by Country (Rgion) of Origin/Destination,10.2018, Accessed: 3 Dec 2018, On site: http://english.customs.gov.cn/Statics/c0249f9a-8a16-4bae-9d29-3d94bc1bbff3.html

٢- المرحلة الثانية (منذ عام ٢٠١٤): نجد أن الصادرات السلعية المصرية الوافدة إلى الصين شهدت خلالها حالة من التزايد المستمر، حيث ارتفعت من (٣٢٩,٩٢٣) دولار فى عام ٢٠١٤، لتصل إلى (٤٤٢,٦٠٩) دولار فى العام التالى (٢٠١٥)، وظلت قيمتها تتزايد بشكل تدريجى خلال الأعوام التالية، انظر الجدول رقم (٢)، حيث بلغت قيمتها نحو (٧٢٤ و ٩,٧٨٧) دولار فى عام ٢٠١٨. أما الواردت السلعية المصرية الوافدة من الصين، خلال الفترة الزمنية ذاتها، فقد اتسم الطابع العام لها بالتذبذب فى قيمتها طيلة سنوات هذه الفترة، وقد سجلت الواردات السلعية أعلى قيمة لها فى أكتوبر ٢٠١٨، حيث بلغت نحو (١١,٢٥٨,٩٣٧) دولار، انظر الجدول رقم (٢).

فيما يخص معدل النمو السنوى فى الصادرات والواردات المصرية مع الصين خلال الفترة من (٢٠١١ إلى ٢٠١٥)، نجد أن معدل النمو السنوى فى الصادرات السلعية المصرية المتجهة للصين خلال سنوات تلك الفترة شهد تناقصا، حيث بلغ نحو (١١٪)، كما بلغ معدل النمو السنوى للواردات السلعية المصرية الوافدة من الصين نحو (١٣٪) وذلك خلال الفترة الزمنية ذاتها(٣٧). ولعل ذلك قد يجد تفسيره فى ضوء حدوث تغييرات سياسية جذرية فى مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما يستتبع ذلك بالضرورة من إعطاء الأولوية للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلى فى الدولة، وتراجع الاهتمام بالجوانب الاقتصادية بشكل مرحلى.

فيما يخص الميزان التجارى للدولتين خلال الفترة من (٢٠١٣ إلى ٢٠١٧)، يمكن القول إنه يشير إلى وجود فائض لمصلحة الصين، وعجز بالنسبة إلى مصر، نتيجة لتفوق حجم الواردات المصرية الوافدة من الصين مقارنة بحجم الصادرات المصرية إلى الصين طيلة سنوات هذه الفترة. وقد شهدت قيمة العجز فى الميزان التجارى تزايدا تدريجيا خلال الأعوام الثلاثة الأولى من هذه الفترة، ولكن انخفضت قيمة هذا العجز خلال عامى٢٠١٦ و ٢٠١٧. للمزيد، انظر الجدول رقم (٢).

استنادا إلى ما سبق، تشير القراءة التحليلية لمؤشر التجارة البينية إلى أن مصر تعد بمنزلة إحدى الأسواق التصديرية الخارجية الرئيسية بالنسبة للصين، لاسيما على المستويين العربى والإفريقى، حيث شهدت نسبة إسهام الصين فى الواردات الإجمالية المصرية ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة من (١٩٩٤ إلى ٢٠٠٨)، إذ ارتفعت من (٢٪) فى عام ١٩٩٤ لتصل إلى (٨,٤٪) فى عام ٢٠٠٨، كما جاءت مصر كثالث أكبر دولة إفريقية –بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا– متلقية للصادرات الصينية فى عام ٢٠١٢، حيث بلغت نسبتها (١١٪) من إجمالى الصادرات الصينية لإفريقيا(٣٨). فى المقابل، فإن الصين لا تمثل سوقا تصديرية رئيسية بالنسبة لمصر، حيث إن نسبة إسهام مصر فى إجمالى الواردات الصينية تراوحت بين (٠,٠١-٠,٠٤٪) خلال الفترة من (١٩٩٤ إلى ٢٠٠٨)(٣٩)، كما جاءت الصين فى المركز العاشر بين أهم الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال الفترة من (٢٠١٣ إلى ٢٠١٤)(٤٠).

ب- الاستثمارات البينية:

تعد الاستثمارات البينية بمنزلة أحد المؤشرات الفرعية للبعد الاقتصادى للعلاقات بين الدولتين، والتى تكتسب أهميتها انطلاقا من كون الصين تنظر لمصر بحسبانها شريكا اقتصاديا لها، لاسيما فى مجال إقامة المشروعات الاستثمارية، نظرا لجملة أمور تتمثل فى كون مصر تمتلك خطا ساحليا طويلا، يبلغ نحو (٩٩٥) كم على البحر المتوسط و(١٩٤١) كم على البحر الأحمر(٤١)، كما أنها أجرت الكثير من الإصلاحات الاقتصادية منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، لعل من بينها تقديم الضمانات والتسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية الوافدة لمصر. فى المقابل، تنظر مصر بإيجابية كبيرة للاستثمارات الصينية الوافدة إليها، من منظور كونها تمثل بديلا قويا ومناسبا للشروط المجحفة المرتبطة بالاستثمارات الغربية، والمتعلقة بالأساس بالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى(٤٢).

يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية البينية خرجت عن نطاقها التقليدى القائم على التجارة البينية منذ نهاية التسعينيات، حيث تم تبنى الكثير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الجانبين لتعزيز الاستثمارات المتبادلة فى القطاعات المختلفة، ومنها توقيع مذكرة تفاهم لمشاركة الصين فى استثمارات المنطقة الحرة الواقعة فى شمال غرب خليج السويس فى ١٧ أبريل عام ١٩٩٧(٤٣)، كما تم توقيع خطاب نيات بشأن التعاون الاقتصادى والفنى المتبادل خلال العام ذاته، والذى هدف إلى تشجيع إقبال الشركات الصينية على إقامة مشروعات مشتركة فى مصر(٤٤).

كما تعززت الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين عقب توقيع اتفاقية الشراكة فى عام ١٩٩٩، حيث أصبح هناك استثمارات متبادلة بين الطرفين، لعل أبرزها التعاون فى غرب المنطقة الاقتصادية لخليج السويس، وتأسيس فروع للشركات المصرية فى الصين، ومنها النساجون الشرقيون، والتى تأسست فى إطار منطقة اقتصادية خاصة بالقرب من منطقة (تيانتين) Tianjin. وقد بلغ إسهام مصر فى رأس مال هذا المشروع –المقدر بـ (٢٠) مليار دولار– نحو (٩٩٪)(٤٥).

تركزت الاستثمارات الصينية فى مصر خلال الفترة من (١٩٧٠ إلى ٢٠١٤)، والبالغ عددها (١١٩١) مشروعا مشتركا، فى المشروعات الصناعية (الصناعة الهندسية، والكيميائية، وصناعة الأغذية والأحذية) بنسبة (٥٥٪)، تليها المشروعات الإنشائية بنسبة (٢٠٪)، ثم المشروعات الخدمية بنسبة (١٩٪)(٤٦). ويمكن القول إن أغلب المشروعات الاستثمارية الصينية فى مصر تتركز فى مجالات (الصناعة الهندسية، والصناعة الكيميائية، وصناعة الأغذية، وصناعة الأحذية)، وفى قطاعات (البترول، والنقل البحرى، وصناعة التعدين، وتكنولوجيا المعلومات)(٤٧).

وعلى الرغم من تزايد حجم الاستثمارات الصينية المباشرة فى إفريقيا بنحو (٤٦٪) خلال الفترة من (٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠)، وارتفاع رصيد الاستثمارات الصينية المباشرة لإفريقيا من (٥٦) مليار دولار فى عام ١٩٩٦، لتصل إلى نحو (٧,٨٠) مليار دولار

فى عام ٢٠٠٨، فإن مصر لم تكن من بين قائمة الدول الإفريقية الرئيسية المتلقية للاستثمارات الصينية خلال الفترة من (٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨)، حيث جاءت جنوب إفريقيا ونيجيريا فى الترتيبين الأول والثانى بنسبة (٦٤٪) و(٩٪) على التوالى من الحجم الإجمالى للاستثمارات الصينية فى إفريقيا خلال الفترة الزمنية ذاتها(٤٨).

كما جاءت مصر فى الترتيب السابع على المستوى الإفريقى خلال الفترة الزمنية من (٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠)، حيث بلغ إجمالى الاستثمارات الصينية الوافدة لها نحو (٣,١٦٠) مليون دولار من الحجم الكلى للاستثمارات الصينية فى إفريقيا، فيما جاءت نيجيريا فى الترتيب الأول فى هذا الصدد، حيث بلغ نصيبها نحو (١٥,٣٥٠) مليون دولار، كما جاءت كل من الجزائر وجنوب إفريقيا فى الترتيبين الثانى والثالث، حيث بلغ نصيب كل منها نحو (٩,١٦٠٪) و(٦,١٦٠٪) من الحجم الإجمالى للاستثمارات الصينية فى إفريقيا خلال الفترة الزمنية ذاتها(٤٩).

ويمكن إرجاع محدودية حجم الاستثمارات الصينية الوافدة لمصر خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، إلى التركيز من قبل مصر، فى إطار علاقتها الاقتصادية، على الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبى، يضاف إلى ذلك التركيز من قبل الصين فى إطار منطقة شمال إفريقيا العربية على الجزائر والسودان فى هذا الشأن، حيث بلغ حجم التدفقات الاستثمارية الصينية لهما نحو (٥٪) و(٤٪) على التوالى من الحجم الإجمالى للاستثمارات الصينية فى إفريقيا خلال الفترة من (٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨)(٥٠).

وقد استمر وجود الصين خارج قائمة الدول الرئيسية التى لديها استثمارات مباشرة فى مصر مع مطلع العقد الثانى من الألفية الجديدة، وذلك على الرغم من ارتفاع الحجم الإجمالى للاستثمارات المباشرة للصين من (٧٤,٧) مليار دولار فى عام ٢٠١١ إلى (١٢٧,٦) مليار دولار فى عام ٢٠١٥(٥١)، حيث مثلت تدفقات الاستثمارات المباشرة الصينية إلى مصر نحو (٢,٢٪)، و(١,٨٪)، و(١,٨٪)، و(٠,٢٪)، و(٠,٩٪)، وذلك فى أعوام (٢٠١٠-٢٠١١)، و(٢٠١١-٢٠١٢)، و(٢٠١٢-٢٠١٣)، و(٢٠١٣-٢٠١٤)، و(٢٠١٤-٢٠١٥) على التوالى، وذلك من الحجم الإجمالى للاستثمار الأجنبى الصافى الوافد إلى مصر(٥٢). كما بلغت الاستثمارات الصينية فى مصر نحو (٦٠٠) مليون دولار فى عام ٢٠١٧، وهو ما جعلها فى المركز الحادى والعشرين فى قائمة الدول الأجنبية المستثمرة فى مصر فى عام ٢٠١٧(٥٣).

٢- الآليات المؤسسية المعنية بتعزيز التفاعلات الاقتصادية البينية:

يمكن القول بوجود مجموعة من الآليات المؤسسية لتعزيز التفاعلات الاقتصادية البينية، لعل من بينها ما يأتى:

أ- المنطقة الاقتصادية الصينية الخاصة فى مصر:

تعتمد الصين على آلية المناطق الاقتصادية الخاصة Special Economic Zone، وذلك لأجل تعزيزحركة التجارة والاستثمارات الخارجية المرتبطة بها. وتعد المنطقة الاقتصادية الخاصة فى مصر بمنزلة إحدى المناطق الاقتصادية الصينية الثمانى، والتى وافقت عليها وزارة التجارة الصينية فى عام ٢٠٠٦(٥٤). وتقع هذه المنطقة فى مدينة (السويس)، وذلك على بعد نحو (١٢٠) كيلو مترا من العاصمة المصرية (القاهرة)، كما تبلغ مساحتها نحو (٢٠) كيلو م٢.

تعود جذور التخطيط لإقامة هذه المنطقة إلى زيارة الرئيس المصرى الأسبق (مبارك) للصين فى عام ١٩٩٩، وتمت الموافقة على تشييدها بمقتضى تشريع رسمى صادر فى عام ٢٠٠٢. وقد تم بالفعل الإعلان عن تطوير هذه المنطقة رسميا فى عام ٢٠٠٦(٥٥)، وتم تشغيلها بشكل كامل فى عام ٢٠١٢(٥٦). وتدار هذه المنطقة من قبل الدولة المصرية. ويكمن الهدف منها فى خلق بديل للواردات لأجل تنسيق تدفقات التجارة المصرية - الصينية، والتصدير إلى أسواق أخرى. وقد تم تمويل هذه المنطقة عبر صندوق التنمية الصينى - الإفريقى China-Africa Development Fund الذى أنشئ فى عام ٢٠٠٦، والذى قدم نحو (٢٠٠) مليون دولار فى هذا الشأن.

جدير بالذكر زيادة الاستثمارمن قبل الشركات الصينية عقب الإعلان عن تطوير هذه المنطقة فى عام ٢٠٠٦، على الرغم من أنها لم تحصل على المزايا والحوافز المرتبطة بالمنطقة الاقتصادية(٥٧)، مع العلم بأنه قد تم الكشف عن المجسم التخطيطى لإطلاق المرحلة الثانية للمنطقة الصناعية الصينية فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وذلك فى إطار زيارة الرئيس الصينى الحالى (شى جين بينج) إلى مصر مع مطلع عام ٢٠١٦(٥٨).

ب- منتديات التعاون الاقتصادية:

تعتمد الصين فى تعزيز أواصر علاقاتها الاقتصادية الخارجية البينية، على فكرة تأسيس ما يطلق عليها (منتديات التعاون) Cooperation Fora. ويعد كل من منتدى التعاون الصينى - العربى China-Arab States Cooperation Forum (CASCF)، ومنتدى التعاون الصينى - الإفريقى Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC)، بمنزلة آليات مؤسسية متعددة الأطراف لتعزيز المصالح الاقتصادية الصينية تجاه الدول العربية والإفريقية. إلا أن ذلك لا يعنى أنها لا تنطوى على تعزيز للعلاقات الاقتصادية الثنائية بين الدول الأعضاء فى إطارها، فكلاهما يعد بمنزلة آليات للتنسيق الاقتصادى المصرى - الصينى(٥٩)، ويمكن توضيح ذلك كما يأتى:

١- منتدى التعاون الصينى - العربى:

يعد المنتدى بمنزلة الآلية المؤسسية المعنية بتنسيق التعاون الصينى - العربى، وتعود جذور إنشائه إلى مطلع عام ٢٠٠٤، وترتبط أهميته بالعلاقات المصرية - الصينية، انطلاقا من أنه قد تم إنشاؤه فى إطار زيارة الرئيس الصينى الأسبق (جينتاو) إلى مصر خلال العام ذاته(٦٠)، كما عقد الاجتماع الوزارى الأول له فى مقر جامعة الدول العربية بمصر فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤، والذى تم فى إطاره وضع الإطار القانونى الدقيق لعمل هذا

المنتدى، وقد تناوبت الصين مع الدول العربية بشأن استضافة هذا المنتدى. حيث استضافته الدول العربية ثلاث مرات، وهى (مصر، والبحرين، وتونس)، بينما استضافته الصين مرتين(٦١).

٢- منتدى التعاون الصينى - الإفريقى:

يعد المنتدى بمنزلة الآلية المؤسسية المعنية بتنسيق التعاون الصينى – الإفريقى، والذى أنشئ فى عام ٢٠٠٠(٦٢)، ويجتمع على المستوى الوزارى كل ثلاث سنوات(٦٣). وعلى الرغم من الإطار المؤسسى متعدد الأطراف الخاص به، فإنه كان بمنزلة آلية لتعزيز العلاقات الاقتصادية المصرية – الصينية، حيث تولت مصر رئاسة المنتدى، إلى جانب الصين كرئيس مشارك منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩، ثم تولت الصين الرئاسة، وإلى جانبها مصر كرئيس مشارك منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٢، مما أتاح الفرصة لتعزيز التنسيق المصرى – الصينى فى إطاره(٦٤).

كما استضافت مصر المؤتمر الوزارى المنعقد فى مدينة (شرم الشيخ) فى عام ٢٠٠٩(٦٥)، والذى انبثق عنه خطة عمل شرم الشيخ (٢٠١٠–٢٠١٢)، والذى عدَّ بمنزلة نقطة الانطلاق لعهد جديد من التعاون الاقتصادى المصرى – الصينى، حيث اتفق الطرفان على تعزيز التعاون الثنائى فى مجال الجمارك، والضرائب، والتفتيش، والحجر الصحى، وتنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائية الخاصة بتنمية التجارة البينية، فضلا عن تبنى سياسات تجارية تفضيلية، وعلى رأسها تخفيض الرسوم المتعلقة بالمشروعات المصرية المشاركة فى مركز تجارة البضائع الإفريقى الكائن فى الصين(٦٦).

ثانيا- البعد الدبلوماسى والسياسى:

يتسم البعد الدبلوماسى بخصوصية فى العلاقات المصرية – الصينية، ذلك أن مصر تعد بمنزلة أول دولة عربية تمتلك تمثيلا دبلوماسيا لدى الصين، وذلك فى عام ١٩٢٨. كما أخذت مصر كأول دولة عربية وإفريقية زمام المبادرة للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، وأقامت علاقات دبلوماسية معها فى ٣٠ مايو ١٩٥٦. فى المقابل، سحبت مصر الاعتراف من النظام القائم فى تايوان(٦٧)، وهو ما مهد الطريق أمام إقامة العلاقات البينية بين كل من الصين والعرب من جانب، والصين وإفريقيا من جانب آخر.

يمكن القول إن ثمة أمرين رئيسيين أسهما بشكل رئيسى فى تأسيس العلاقات الدبلوماسية الصينية – المصرية فى هذا السياق التاريخى. الأول يكمن فى التقارب الأيديولوجى للقيادة السياسية لدى الطرفين، وهو ما أظهرته المقاصد والأهداف المشتركة للثورة الصينية فى عام ١٩٤٩، والثورة المصرية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. بينما يكمن الأمر الثانى فى رفض الدولتين لسياسة الاستقطاب الدولى بقيادة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (سابقا)، حيث أن كلتيهما من بين الدول المؤسسة لكتلة عدم الانحياز فى إطار مؤتمر (باندونج) المنعقد فى إندونيسيا عام ١٩٥٥.

وفيما يتعلق بالبعد السياسى فى العلاقات البينية، يمكن القول إن الطابع العام لها اتسم بالاستقرار والتعاون الإيجابى منذ انتهاء الحرب البادرة، بل وأصبحت هذه العلاقات تقدم نموذجا للتعاون بين دول الجنوب، كما شهدت دفعة قوية مع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث تم الإعلان عن تأسيس علاقات تعاونية استراتيجية فى إطار زيارة الرئيس المصرى الأسبق (مبارك) إلى الصين، وذلك فى أبريل ١٩٩٩. وقد تضمن هذا الإعلان مجموعة من النقاط الرئيسية، هى(٦٨):

أ- أهمية بناء نظام دولى سياسى واستراتيجى جديد على أسس عادلة ومنطقية.

ب- تعزيز التعاون والتضامن بين الدول النامية، وتقليص مساحة الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والنامية.

ج- أهمية إصلاح مجلس الأمن الدولى لتحقيق التوازن الإقليمى والتمثيل العادل للدول النامية.

د- إنجاز السلام الدائم والعادل والشامل فى منطقة الشرق الأوسط، بما يخدم التنمية والسلام فى العالم.

هـ- الالتزام الكامل والتنفيذ الدقيق للاتفاقيات الدولية الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل.

و- تعزيز العمل الدولى بشأن سيادة مفاهيم نزع السلاح، لاسيما أسلحة الدمار الشامل، وذلك على نحو يشمل الدول والأقاليم كافة بدون استثناء.

ز- دعم تبادل الزيارات الرسمية بين الرؤساء ووزرائهم والوفود البرلمانية، والتنسيق فى إطار المحافل الدولية.

وقد اتسمت المرحلة التالية على تأسيس العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين بقوة العلاقات السياسية البينية، حيث تعززت الزيارات السياسية الرسمية المتبادلة بين القيادة السياسية فى الدولتين خلال هذه المرحلة الزمنية، إذ قام الرئيس المصرى الأسبق مبارك بنحو تسع زيارات رسمية للصين منذ قدومه للسلطة فى عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠٨، ومنها مثلا زيارة فى نوفمبر ٢٠٠٦ لأجل حضور قمة (بكين) لمنتدى التعاون الصينى – الإفريقى(٦٩).

أما الجانب الصينى، وعلى الرغم من تغير القيادة السياسية فى الصين منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد استمر الحرص على تواتر الزيارات الرسمية لمصر، ومنها زيارة الرئيس الصينى الأسبق (جيانج زيمن) Jiang Zemin إلى مصر فى أبريل ٢٠٠٠، والتى سبقتها زيارة أخرى له فى مايو ١٩٩٦(٧٠)، وزيارة الرئيس الصينى الأسبق(هو جينتاو) إلى مصر فى ٣٠ يناير ٢٠٠٤(٧١)، والتى تمخض عنها تأسيس منتدى التعاون الصينى – العربى (CASCF)، علما بأن أول زيارة رسمية لرئيس صينى إلى مصر كانت فى عهد الرئيس الصينى الأسبق (يانج شانج كون) Yang Shangkun فى مارس ١٩٨٩(٧٢).

وقد تعززت وتكثفت العلاقات السياسية البينية بشكل ملحوظ منذ مطلع العقد الثانى من الألفية الجديدة، حيث حرصت الأنظمة السياسية المتعاقبة فى مصر على تعزيز العلاقات التعاونية مع الصين، حيث شهدت العلاقات السياسية البينية دفعة قوية مع

وصول الرئيس المصرى الحالى (عبدالفتاح السيسى) إلى سدة الحكم فى يونيو ٢٠١٤، حيث قام بخمس زيارات رسمية إلى الصين، مقابل زيارة للرئيس الصينى (جين بينج) إلى مصر.

وقد كانت الزيارة الأولى للرئيس (السيسى) إلى الصين فى أواخر ديسمبر ٢٠١٤، والتى تم خلالها الاتفاق بين الجانبين على الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة(٧٣). بينما كانت الزيارة الثانية فى سبتمبر ٢٠١٥، والتى جاءت فى إطار احتفال الصين بالذكرى السبعين للانتصار فى الحرب العالمية الثانية(٧٤). أما الزيارة الثالثة، فكانت فى ٣ سبتمبر ٢٠١٦، والتى كانت تلبية من الجانب المصرى لدعوة الصين لحضور قمة مجموعة العشرين. فى حين كانت الزيارة الرابعة فى أول سبتمبر ٢٠١٧ بهدف حضور فعاليات الحوار الاستراتيجى حول تنمية الأسواق الناشئة والدول النامية، والذى أقيم على هامش الدورة التاسعة لقمة دول مجموعة البريكس(٧٥). وكانت الزيارة الخامسة فى سبتمبر ٢٠١٨، وذلك لحضور فعاليات منتدى التعاون الصينى – الإفريقى (FO-CAC) (٧٦).

فى المقابل، قام الرئيس الصينى (جين بينج) بزيارته الأولى لمصر تحت قيادة الرئيس المصرى (السيسى) فى ٢١ يناير ٢٠١٦. وتكمن أهميتها فى أنها تأتى فى سياق مرور نحو ٦٠ عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، والتى ألقى خلالها كلمة أمام البرلمان المصرى، أسفرت من بين عدة أمور عن توقيع نحو (٢١) اتفاقية أو صفقة ثنائية فى المجالات الاقتصادية والفنية لتعزيز التعاون المشترك(٧٧).

وقد عززت هذه الزيارات السياسية على المستوى الرئاسى من حالة التوافق البينى فى مواقف وتوجهات الدولتين حيال القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، لعل من أبرزها الصراع العربى – الإسرائيلى، حيث ارتكز الموقف الصينى – المصرى الثابت فى هذا الشأن على دعم عملية إحلال السلام الدائم بين فلسطين وإسرائيل، وتحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية، وكذا ارتكز الموقف المصرى – الصينى حيال الصراع الدائر فى سوريا، منذ مارس ٢٠١١، على دعم الاستقرار السياسى الداخلى للحفاظ على الكيان القانونى للدولة الوطنية فى سوريا، ورفض التدخلات الأجنبية أو الخارجية فى الشأن الداخلى السورى.

إجمالا، يمكن القول بوجود مجموعة من الدوافع المحفزة للتقارب المصرى – الصينى فى ظل عهد الرئيس المصرى الحالى (السيسى)، والتى يتمثل أبرزها فيما يأتى:

١- العقلية والفلسفة الصينية فى إدارة العلاقات حيال مصر، والمرتكزة على مبدأ التوازن القائم على تبادل المصالح على كل المستويات، والحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية، وتبنى سياسة عدم التدخل (Non- Interference) المنفرد فى الشئون الداخلية، وهو ما بدا جليا من خلال موقفها الداعم للتغيرات السياسية الثورية فى مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، وصولا للموجة الثورية التصحيحية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء وجود مخاوف ذاتية من الصين بشأن قضايا السيادة الإقليمية المتنازع عليها، الخاصة بكل من منطقتى (التبت وتايوان). لذا، فهى تصر على وجود شرط مسبق لإقامة علاقات دبلوماسية معها من قبل الدول الإفريقية والعربية، والذى يتمثل فى الاعتراف بسياسة (الصين الواحدة) One Chi-na(٧٨).

٢- محاولة الاستفادة من تجربة النموذج التنموى للصين بأبعاده المختلفة، والتى وضعت الصين على رأس القوى الاقتصادية على المستوى الدولى، وتمكنت من خلاله من توظيف الزيادة الكبيرة فى تعداد السكان لتصبح مصدر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الاختراق الاقتصادى الناجح لجميع الأسواق الخارجية، من خلال مراعاة نسبية سوق المستهلكين فى الدول المستهدفة.

٣- محاولة تجاوز الفكر الأحادى السائد فى إدارة العلاقات الخارجية المصرية منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث إن فى ذلك تقييدا للمصالح الوطنية المصرية على كل المستويات. ولعل هذا ما يفسر التوجه نحو تعزيز العلاقات الخارجية المصرية فى عهد الرئيس (السيسى) مع كل من روسيا الاتحادية، والصين، وفرنسا، وألمانيا، ودول القارة الإفريقية، وغيرها، مع الحفاظ على التوازن فى العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

ثالثا- البعدان العسكرى والأمنى:

يشكل أحد الأبعاد الفرعية للعلاقات المصرية – الصينية. وعلى الرغم من أهميته فى إطار المصفوفة الكلية للتفاعلات التعاونية البينية، فإن الوزن النسبى لتأثيره محدود مقارنة بالبعد الاقتصادى، لاسيما خلال الفترة التالية على انتهاء الحرب الباردة وحتى العامين الأولين من العقد الثانى من الألفية الجديدة. ولعل مرد ذلك إلى اعتماد القيادة السياسية المصرية فى علاقتها العسكرية الخارجية خلال هذه الفترة بالأساس على الولايات المتحدة.

وقد تغيرت المنظومة الخارجية للتعاون العسكرى المصرى منذ قدوم الرئيس المصرى (السيسى) لسدة الحكم فى يونيو ٢٠١٤، حيث إن ثمة تركيزا ملحوظا على تطوير قاعدة علاقات عسكرية متعددة الأطراف، خاصة مع دول المعسكر الشرقى، وعلى رأسها روسيا الاتحادية والصين، سواء على مستوى إجراء صفقات لشراء الأسلحة، أو إجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة. إلا أن ذلك لا ينفى وجود تعاون عسكرى قائم بين مصر ودول المعسكر الغربى، لاسيما الولايات المتحدة وفرنسا. ويمكن رصد بعض أوجه التعاون العسكرى المصرى – الصينى منذ انتهاء الحرب الباردة، كما يأتى:

١- الزيارات والمباحثات العسكرية:

تمثل إحدى أبرز آليات التعاون العسكرى البينى منذ انتهاء الحرب الباردة، سواء على المستوى الثنائى أو متعدد الأطراف. وقد شكلت مكونا رئيسيا فى إطار العلاقات العسكرية الصينية – الإفريقية. وتكمن أهميتها فى كونها تنطوى على التوصل لتفاهم

مشترك بشأن إبرام اتفاقيات ومعاهدات عسكرية، أو صفقات لشراء الأسلحة، أو إجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة وغيرها. اتساقا مع ذلك، أوردت الورقة البيضاء للدفاع الصادرة عن الصين فى عام ٢٠١٠ أن الصين وضعت آليات لتنظيم اجتماعات ومباحثات لتعزيز التعاون فى مجال الدفاع مع مصر.

وقد تعددت الزيارات المتبادلة بين الجانبين على مختلف المستويات. فعلى مستوى المسئولين الرسميين العسكريين، جرت زيارات كثيرة لعل من بينها زيارة نائب رئيس الأركان العامة لجيش التحرير الشعبى الصينى (ماه شياو تيان) إلى مصر فى مارس ٢٠١٠، وزيارة وزير الدفاع المصرى السابق (صدقى صبحى) إلى الصين فى مايو ٢٠١٥، والتى تم خلالها توقيع اتفاقيات تصنيع مشترك للأسلحة بين الدولتين، وإبرام صفقة أسلحة لشراء أسلحة ومعدات عسكرية(٧٩).

على مستوى القيادة السياسية فى الدولتين، شكلت المضامين العسكرية أحد أبعاد الزيارات المتبادلة بين الطرفين، وذلك من قبيل الزيارة الرسمية للرئيس الصينى (جين بينج) إلى مصر فى يناير ٢٠١٦، والتى تم الاتفاق خلالها على استمرار وتفعيل دور اللجنة الصينية – المصرية المشتركة للتعاون فى الشئون الدفاعية، وذلك ضمن البرنامج التنفيذى بين الدولتين بشأن تعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة خلال خمس سنوات ممتدة حتى عام ٢٠٢٠، والتى تكمن مهمتها فى التنسيق فيما يتعلق بالتعاون الثنائى، والسياسة الدفاعية، والقضايا الدولية والإقليمية، بشكل يضمن متابعة تطوير وتنفيذ المشروعات المشتركة(٨٠).

٢- صفقات التسليح العسكرية:

تنظر الصين إلى صفقات التسليح العسكرية بحسبانها وسيلة لتعزيز وتدعيم مكانتها كقوة دولية، وآلية للحصول على الموارد الطبيعية، لاسيما النفط. وتتمتع الأسلحة الصينية بقاعدة انتشار فى إفريقيا وذلك لجملة من الأمور الرئيسية المتمثلة فى السعر التنافسى لها، والرغبة الصينية بشأن نقل التكنولوجيا العسكرية، ومساعدة الدول الإفريقية فى بناء خطوط وطنية لتجميع الأسلحة، والسماح للدول الإفريقية بسداد مقابل شراء الأسلحة، من خلال بديل النفط أو المواد الخام (الأولية) بدلا من العملة الصعبة.

وتعد مصر من بين الدول الإفريقية المنتمية إلى إقليم شمال إفريقيا التى تتعاون معها الصين فى مجال صفقات الأسلحة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث قامت مصر بشراء ما يزيد على نحو (٧٠) طائرة صينية من طراز (F-7s)وذلك مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين. كما أن الطائرات الصينية التدريبية من طراز (K-8)كانت من بين مكونات القوات الجوية المصرية منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وتمتلك مصر من هذا الطراز من الطائرات ما يقرب من نحو (١٢٠) طائرة بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وهو ما جعل مصر بمنزلة المستخدم الأكبر لمثل هذا الطراز من الطائرات الصينية على مستوى العالم(٨١).

وعلى الرغم من استراتيجية التنوع والتعدد بشأن صفقات التسليح التى تبنتها مصر منذ منتصف عام ٢٠١٤، فإنها لم تكن من بين أبرز ثلاث دول متلقية للأسلحة الصينية على المستوى العالمى خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، وفقا لتقرير اتجاهات نقل الأسلحة الصادر عن معهد أبحاث السلام الدولى فى ستوكهولم (Sipiri) فى مارس ٢٠١٨، حيث جاءت كل من باكستان، وبنجلاديش، والجزائر على التوالى كأبرز ثلاث دول مستوردة للأسلحة الصينية، بنسبة نحو (٣٥٪) و(١٩٪) و(١٠٪) على التوالى من الحجم الإجمالى للصادرات الصينية من الأسلحة(٨٢).

يلاحظ فى هذا الإطار أن مصر جاءت فى الترتيب الثالث من بين أبرز الدول المستوردة للأسلحة على المستوى العالمى خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، حيث بلغت وارداتها نحو (٤,٥٪) من الحجم الإجمالى لواردات الأسلحة على المستوى العالمى خلال الفترة الزمنية ذاتها، وقد كانت الصين خارج قائمة أبرز ثلاث دول مصدرة للسلاح إلى مصر خلال هذه الفترة الزمنية، حيث جاءت كل من فرنسا والولايات المتحدة –التى كانت المورد الرئيسى للأسلحة إلى مصر منذ نهاية عقد السبعينيات، وكانت مسئولة عن نحو (٤٥٪) من واردات الأسلحة الوافدة إلى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢– وروسيا فى المراكز الثلاثة الأولى فى هذا الشأن، حيث بلغ حجم واردات الأسلحة المصرية من هذه الدول نحو (٣٧٪) و(٢٦٪) و(٢١٪) على التوالى، وذلك من الحجم الإجمالى لواردات الأسلحة المصرية من الخارج(٨٣).

تشير القراءة التحليلية لواقع التعاون العسكرى والأمنى البينى إلى تصاعد أهميته فى إطار المصفوفة الإجمالية للتفاعلات التعاونية البينية على المدى المنظور. ويجد ذلك تفسيره فى ضوء تركيز مصر على تعزيز قوتها العسكرية الذاتية بشكل مستمر، ورغبتها فى تنويع مصادر وجهات التسليح المرتبطة بها، فضلا عن التقارب فى التوجهات السياسية بين القيادة السياسية فى الدولتين حيال إدارة الترتيبات الأمنية فى المنطقة العربية

رابعا- البعدان الثقافى والتعليمى:

يعد البعد الثقافى والتعليمى بمنزلة أحد أبعاد التفاعلات القائمة بين الطرفين. وتعود جذور التعاون الثقافى والتعليمى إلى مرحلة سابقة على الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية فى عام ١٩٥٦، حيث بدأ التعاون الثقافى البينى فى القرن العشرين فى مجال التعليم من خلال وجود أول بعثة تعليمية صينية فى مصر لتلقى الدراسة بالأزهر الشريف فى عام ١٩٣١. كما أصدر ملك مصر (فؤاد الأول) مرسوما بشأن إقامة قسم خاص لقبول المبعوثين الصينيين بالأزهر الشريف فى عام ١٩٣٢، وأهدى أربعمئة نسخة من الكتب الدينية إلى مدرسة (تشنجدا) الإسلامية بالصين، وأرسلت مصر اثنين من علماء الأزهر إلى الصين لرفع المستوى التعليمى فى هذه المدرسة.

وقد تعزز التعاون الثقافى المصرى – الصينى مع الإعلان عن تأسيس العلاقات الدبلوماسية فى عام ١٩٥٦. ففى العام ذاته، تم توقيع اتفاق للتعاون الثقافى(٨٤)، ووصلت أول بعثة تعليمية

مصرية إلى الصين، كما تم تأسيس جمعية الصداقة المصرية – الصينية، التى تأسست تحت اسم (جمعية الصداقة العربية – الصينية)، كما تم توقيع البرنامج التنفيذى لاتفاقية التعاون الثقافى بين مصر والصين فى أبريل ١٩٦٤. وقد ظل التعاون الثقافى البينى الإيجابى قائما خلال المرحلة السابقة على الحرب الباردة، حيث عقدت اجتماعات الدورة الأولى للتعاون العلمى والتقنى بين مصر والصين، والتى تم خلالها توقيع أكثر من عشر اتفاقيات تعاون بين الدولتين فى مارس ١٩٨٧(٨٥).

وقد استمر تدعيم التعاون الثقافى المصرى – الصينى منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى تاريخه. ومن أبرز مظاهر التبادل الثقافى خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين إقامة مدينة (تشينجداو) الصينية معرضا فنيا بمصر فى سبتمبر عام ١٩٩٠، وتشكيل جمعية الصداقة الصينية – المصرية فى ٢٣ أكتوبر عام ١٩٩١، وتوقيع اتفاقية لتعزيز التعاون التليفزيونى بين الدولتين فى الصين فى ١٩ يوليو ١٩٩٤، وتوقيع بروتوكول تعاون فى مجال التعليم فى مصر فى ٢ ديسمبر عام ١٩٩٥، وإقامة أول ندوة تعليمية مشتركة فى بكين عام ١٩٩٦.

كما تم تبنِّى اتفاق بين وزارتى التعليم فى الدولتين فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٩٧، والذى يقضى بالاعتراف المتبادل بالشهادات الدراسية، وتم توقيع اتفاقات تعاون بين جامعات مصرية، مثل (جامعة القاهرة، وعين شمس، والمنيا، والإسكندرية، وغيرها) مع جامعات صينية مثل (جامعة بكين، وجامعة اللغات والثقافة، وجامعة الدراسات الأجنبية، والجامعة الثانية للغات الأجنبية، وجامعة الدراسات الأجنبية بشنغهاى، وجامعة المعلمين بشنغهاى، وغيرها)، كما تم تأسيس مراكز لتعليم اللغة الصينية فى مصر، ومنها مركز بحوث العلوم الصينية التابع لجامعة عين شمس (الصينولوجى) فى عام ١٩٩٩، والمركز الثقافى الصينى فى القاهرة.

وقد اكتسب التبادل الثقافى البينى زخما كبيرا مطلع العقد الأول من الألفية الجديدة، حيث تم توقيع برنامج تنفيذى للتعاون الثقافى المشترك بين مصر والصين، وبحث تعزيز التعاون الثقافى بين مصر والصين، خاصة فى مجال الآثار فى يناير عام ٢٠٠١. وخلال العام التالى مباشرة، وتحديدا فى شهر يوليو، أقيم أسبوع ثقافى مصرى فى حديقة العالم بالعاصمة الصينية (بكين)، بمقتضى اتفاق مصرى – صينى نص على إدراج مصر ضمن قائمة أفضل المقاصد السياحية لمواطنى الصين(٨٦).

كما تعزز التعاون الثقافى البينى منذ منتصف العقد الثانى من الألفية الجديدة. ومن مظاهر ذلك افتتاح المكتب الثقافى المصرى فى الصين فى نوفمبر ٢٠١٦(٨٧)، والإعلان عن تدشين "عام الثقافة – الصينية" فى مصر، و"عام الثقافة المصرية" فى الصين، خلال زيارة الرئيس الصينى (شى جين بينج) إلى مصر فى يناير ٢٠١٦(٨٨)، ووضع حجر الأساس لتشييد معهد كونفوشيوس فى جامعة القاهرة وذلك فى ٢٦ مارس ٢٠١٦(٨٩)، بالإضافة إلى توقيع خمس مذكرات تفاهم بين الدولتين فى مجالات التعليم والبحث العلمى فى ٢٨ مارس ٢٠١٦. وقد تضمنت هذه المذكرات برنامجا لتبادل المنح الدراسية، والتى عرضت الصين فى إطارها تقديم نحو (١٠٠) منحة دراسية سنوية لمصر، وصولا لعام ٢٠٢٠، وبرنامجا للتمويل المشترك فى مجالات العلوم والتكنولوجيا، والذى ستقدم الدولتان فى إطاره نحو (١٠) ملايين دولار على مدى خمس سنوات، وهى المدة الزمنية المحددة لهذا البرنامج، فضلا عن الاتفاق على تبنى مشروع يشمل تبادل الخبراء والعمال من أجل رفع التنافسية للشركات المصرية الصينية، والذى يتضمن فى إطاره تنظيم منتديات وحلقات نقاشية لتبادل الخبرات العلمية بين الدولتين، بالإضافة إلى الاتفاق على تأسيس وتطوير معاهد معنية بتعليم الثقافة واللغة المرتبطة بالدولتين(٩٠).

خاتمة:

تتضمن خاتمة الدراسة رؤية تقييمية حاضرة ومستقبلية لواقع العلاقات البينية المصرية – الصينية. أما القراءة الحاضرة، فتشير إلى أن هذه العلاقات تقدم نموذجا فريدا للعلاقات الصينية مع الدول العربية والإفريقية، أو تعاون الجنوب – الجنوب. وقد شهدت هذه العلاقات حالة من الاستمرارية على جميع المستويات المختلفة، وذلك منذ الوهلة الأولى لنشأة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الدولتين فى عام ١٩٥٦ وحتى تاريخه، حيث حرصت كلتا الدولتين على تعزيز وتطوير الأنماط التعاونية للتفاعلات البينية، ولاسيما على المستويين السياسى والاقتصادى، على الرغم من تغير طبيعة النظام الدولى وبنية القوة فى إطاره خلال الحقب التاريخية المتعاقبة، لاسيما منذ انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين.

على الرغم من تواتر الطابع التعاونى البينى على كل المستويات، خلال عقد التسعينيات وحتى نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، فإن العلاقات البينية شهدت دفعة قوية منذ منتصف العقد الثانى من الألفية الجديدة، حيث بدأت القيادة السياسية المصرية (الرئيس السيسى) تتوجه إلى تعزيز تفاعلاتها التعاونية مع دول الشرق، وعلى رأسها الصين وروسيا الاتحادية، وذلك من منظور تبنى فكر متوازن قائم على التعددية حيال التعامل مع المجال الخارجى للدولة المصرية، لاسيما فيما يخص التفاعلات مع القوى الكبرى فى النظام الدولى.

تشير القراءة المستقبلية الممكنة والمحتملة للعلاقات المصرية – الصينية إلى استمرار التصاعد والتطور الإيجابى فى المضامين التعاونية المرتبطة بها على المستويات المختلفة، لاسيما على المستوى الاقتصادى، وذلك من منظور أنه يمثل أولوية على أجندة العلاقات الثنائية بين الدولتين. كما تشير هذه القراءة إلى إمكانية تطوير آفاق جديدة للتعاون البينى بعيدا عن مجالات التعاون الكلاسيكية أو التقليدية (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية)، وعلى رأسها التعاون فى المجالات الثقافية والتعليمية، وغيرها.

يمكن القول بضرورة وجود مجموعة من الأطر المقترحة لتعزيز آفاق التعاون المستقبلى بين الدولتين، والتى تتمثل فيما يأتى:

أولا– على الصعيد السياسى: يقتضى تعزيز التفاعلات البينية السياسية، وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك فى إطار المحافل الدولية والإقليمية، وذلك لدعم المصالح ذات الاهتمام المشترك والمصالح المتعلقة بالإطار القارى والإقليمى لكل دولة. وتكمن أهمية هذا التنسيق فى مواجهة النفوذ الغربى المتنامى بقيادة الولايات المتحدة. يعزز من ذلك وجود الصين كعضو دائم فى مجلس الأمن الدولى، بحسبانها إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥، وتولى مصر رئاسة الاتحاد الإفريقى لمدة عام بدءا من عام ٢٠١٩، وحصولها على عضوية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى كممثلة عن إقليم شمال إفريقيا خلال الفترة من (٢٠١٦ إلى ٢٠١٩)، والذى تزامن مع عضويتها غير الدائمة فى مجلس الأمن الدولى خلال الفترة الزمنية (٢٠١٦–٢٠١٧).

ثانيا– على الصعيدين العسكرى والأمنى: يقتضى تعزيز التفاعلات العسكرية والأمنية تعزيز التعاون والتنسيق المشترك، لاسيما فى مجال مكافحة الإرهاب الدولى. وتتزايد أهمية ذلك فى ضوء ارتفاع عدد ونوعية العمليات الإرهابية الموجهة ضد مصر منذ مطلع العقد الثانى من الألفية الجديدة. كما يشكل التعاون فى هذا المجال أهمية حيوية للصين، ليس فى إطار علاقتها مع مصر فحسب، بل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث إن ذلك سيتضمن تأمين إمدادات النفط، وتأمين ممرات الطاقة المتجهة للصين، ويسهِّل تنفيذ مشروعات التنمية المشتركة فى المستقبل.

ثالثا– على الصعيد الاقتصادى: يقتضى تعزيز التفاعلات الاقتصادية البينية دعم معدلات التبادل التجارى، وتعزيز الاستثمارات البينية المباشرة، وتبنى آليات بديلة، وفتح مجالات جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادى المستقبلى، وعلى رأسها توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الدولتين، والاستخدام السلمى للطاقة النووية، لاسيما فى ضوء أن الصين ينظر لها بحسبانها الدولة الأولى عالميا من حيث عدد محطات الطاقة النووية المستخدمة لأغراض سلمية. كما أن مصر بدأت بالفعل فى إقامة محطة نووية لأغراض سلمية فى منطقة (الضبعة)، فضلا عن تعزيز التعاون فى مجال الطاقة المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية.

الهوامش :

1- United Nations Office for South-South Cooperation, About UNOSSC, Accessed: 23 Oct 2018, onsite: https://www.unsouthsouth.org/about/about-unossc/

2- Idem.

3- Anthea Mulakala, Asian Approaches to Development Cooperation: Contemporary Asian Perspectives on South-South Cooperation (The Asian Foundation, 2015) pp: 10-11.

4- United Nations Office for South-South Cooperation, About South-South and Triangular Cooperation, Accessed: 23 Oct 2018, on Site: https://www.unsouthsouth.org/about/about-sstc/

5- BI Jiankang, China's Relations with Egypt and the Sahel and Sahara Countries, Regional Center for Strategic Studies, 6/6/2014, Accessed: 1 Sep 2016, On Website: http://www.rcssmideast.org/En/Article/130/China's-Relations-with-Egypt-and-the-Sahel-and-Sahara-Countries#.VvqKw3f430N

٦– الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية – الصينية، تاريخ المشاهدة: أول يوليو ٢٠١٨، على الرابط:

- http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1128#.VtFuVX3430N

7- China Daily, The Bandung Conference of 1955, April 2005, Accessed: 16 Nov 2018, On Site: http://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2005-20/04/content_.435929htm

8- Lirong MA, "China's Cultural and Public Diplomacy to Countries in the Middle East", Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) (Routledge, Vol. 4, No. 2, 2010) p.33.

9- BI Jiankang,Op.Cit.

١٠– الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

١١– الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

12- BI Jiankang, Op.Cit.

١٣- الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

14- Assem Reda and (others), "Exploring Egypt-China bilateral trade: dynamics and prospects", Journal of Economic Studies (Vol. 39, Iss 3. 2012) pp: 314-315.

١٥- الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

١٦- وزارة الشئون الخارجية المصرية، سياسة مصر الخارجية: العلاقات المصرية - الآسيوية، تاريخ المشاهدة: ٢ فبراير ٢٠١٨، على الرابط:

- http://www.mfa.gov.eg/Arabic/EgyptianForeignPolicy/EgyptianAsianRelation/BilateralRelations/China/Pages/default.aspx

17- Drew Thompson, "China's Emerging Interests in Africa: Opportunities and Challenges for Africa and the United States", African Renaissance Journal (July/August 2005), p.21.

18- Larry Hanauer & Lyle J. Morris, Chinese Engagement in Africa: Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy (RAND, 2014) , pp: 9-10.

19- Ibid., p.28.

20- Ibid., p. 6-7, 22.

21- David H. Shinn, China's Approach to East, North and the Horn of Africa (Dirksen Senate Office Building, July 21, 2005) pp. 3-4.

22- Larry Hanauer& Lyle J. Morris, Op.Cit., p.6.

23- Arab Republic of Egypt, "Chinese experts: Egyptian-Chinese partnership to go through Silk Road, New Suez Canal", State Information Service,Accessed: 5 July 2018, On Website:http://www.sis.gov.eg/En/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=96147#.Vy035HeKTIU

24- World Atlas, Countries That Border China, Accessed: 28 July 2018, On site: https://www.worldatlas.com/articles/what-countries-border-china.html

25- World Atlas, China, Accessed: 28 July 2018, On site: https://www.worldatlas.com/webimage/countrys/asia/cn.htm

26- Assem Reda and (others), Op.Cit., pp: 315-316.

٢٧- الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

28- David H. Shinn, Op.Cit., p.2.

٢٩- الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

30- Larry Hanauer& Lyle J. Morris, Op.Cit., p.21.

31- Charles Robertson, China in Africa (Moscow: Renaissance Capital, Update Economics and Strategy research, 21 April 2011), p.40.

32- Tralac, "China-Africa trading relationship", Tralac Trade Law Centre, Accessed 2/2/2018, Onwebsite: http://www.tralac.org/resources/our-resources/9174-china-africa-trading-relationship.htm

33- Assem Reda and (others), Op.Cit., p.318.

34- Idem.

35- Tralac, Op.Cit, Also see: Jian Junbo & Donata Frasheri, "Neo Colonialism or De- Colonialism? China Economic Engagement in Africa and the Implications for World Order", African Journal of Political Science and International Relations (Vol8., No7., 2014) p.190.

36- ITC, "Bilateral trade between Egypt and China", Trade Map, Accessed 5 June 2018, on Website: http://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm

37- Idem.

38- Larry Hanauer& Lyle J. Morris, Op.Cit., p.29.

39- Assem Reda and (others), Op.Cit., pp. 318-324.

٤٠- الهيئة العامة للاستعلامات،مصر والصين: شراكة استراتيجية وآفاق واعدة فى التعاون الاقتصادى .. ١١ مليار دولار حجم التبادل التجارى، ٢ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ المشاهدة: ١٧ يوليو ٢٠١٨، على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Story/148016?lang=ar

٤١- الهيئة العامة للاستعلامات، معلومات أساسية عن مصر: الموقع والمساحة، تاريخ المشاهدة: ١٧ يوليو ٢٠١٨، على الرابط:

- http://www.sis.gov.eg/section/12/10?lang=ar

42- Center for Chinese Studies, China-Egypt trade and investment ties seeking a better balance(Stellenbosch: CCS, Policy Briefing, June 2015), pp. 1-2.

٤٣- الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية – الصينية، مرجع سبق ذكره.

44- Assem Reda and (others), Op.Cit., p.315.

45- Salwa Al Said Farrag, Op.Cit., p.6.

٤٦- الهيئة العامة للاستعلامات،مصر والصين: شراكة استراتيجية وآفاق واعدة فى التعاون الاقتصادى .. ١١ مليار دولار حجم التبادل التجارى، مرجع سبق ذكره.

47- Charles Robertson, Op.Cit., pp. 10-13.

48- The African Development Bank Group, Chinese Trade and Investment Activities in Africa (AFDB, Policy Brief, Volume1, Issue 4, 29 July, 2010) pp. 7-8.

49- Charles Robertson , Op.Cit., p14.

50- The African Development Bank Group, Op.Cit., pp. 7-8.

51- Ahmed El-Sayed Al-Naggar, Egypt and China: The potential for stronger economic ties, Ahramonline, 21 July 2018, Accessed: 17 July 2018, On Site: http://english.ahram.org.eg/NewsContent/246289/0/4/Opinion/Egypt-and-China-The-potential-for-stronger-economi.aspx

52- Ahmed Elsayed el nagar, Developing Egyptian Chinese Relations, ahramonline, 24 Jan 2016, Accessed: 18 July 2018, On Site: http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/185697/4/Opinion/Developing-EgyptianChinese-relations.aspx

٥٣- الهيئة العامة للاستعلامات،مصر والصين: شراكة استراتيجية وآفاق واعدة فى التعاون الاقتصادى .. ١١ مليار دولار حجم التبادل التجارى، مرجع سبق ذكره.

54- African Research Institute, Between Extremes: China and Africa (ARI, Briefing Note 1202, October 2012), p.3.

55- Charles Robertson, Op.Cit., p.41.

56- African Research Institute, Op.Cit., p.3.

57- Larry Hanauer & Lyle J. Morris, Op.Cit., p.40.

٥٨- الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية – الصينية، مرجع سبق ذكره.

59- US-China Economic and Security Review Commission, 2014 Annual Report to Congress(Washington: USCC, 2014), p.296.

60- YAO Kuangyi, China-Arab States Cooperation Forum in the Last Decade, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), (Vol. 8, No. 4, 2014), p.28.

61- Ibid., pp. 27-29.

62- Zhang Chun, The Sino-Africa Relationship: Toward a New Strategic Partnership, Emerging Powers in Africa ,DEAS, Special Report, No016., June 2012, p.14.

63- David H. Shinn, Op.Cit., p4.

٦٤- وزارة الشئون الخارجية المصرية، مرجع سبق ذكره.

٦٥- جدير بالذكر أن هذا المنتدى عقد عددا من المؤتمرات الوزارية فى كل من (الصين فى أعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ و٢٠١٢، وإثيوبيا فى عام ٢٠٠٣، ومؤتمر بكين فى عام ٢٠١٢)، متاح فى:

- Zhang Chun,Op.Cit., p.14.

66- Assem Reda and (others), Op.Cit., p.315.

67- Salwa Al Said Farrag, Op.Cit., p.3.

68- Ibid., p.4.

69- FOCAC, "Chinese ambassador highlights China-Egypt relations", Forum on China Africa Cooperation, 29/10/2007, Accessed: 3 May 2018 , On Website: http://www.fmprc.gov.cn/zflt/eng/zxxx/t.376201htm

70- Idem.

71- China View, "President's visit to forge closer Sino-Egyptian ties", China View, 30/1/2004, Accessed: 1 July 2018, On Website: http://news.xinhuanet.com/english/2004-30/01/content_.1291341htm

72- Embassy of People Republic of Chinain Egypt, Op.Cit.

73- People Republic of China, "xi Jinping Holds Talks with President Abdel Fattah al-Sisi of Egypt, Jointly Deciding to Elevate China-Egypt Relationship to Comprehensive Strategic Partnership", Ministry of Foreign Affairs, 23/12/2014, Accessed: 5 July 2018, On Website: http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t.1222698shtml

74- Nada Hanan, "China sign comprehensive strategic partnership", Daily News Egypt, 2/9/2015, Accessed: 1 July 2018, On Website: http://www.dailynewsegypt.com/02/09/2015/egypt-china-sign-comprehensive-strategic-partnership/

٧٥- الهيئة العامة للاستعلامات، ٥ قمم مصرية – صينية فى ثلاث سنوات، ٣ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٧/١٨، على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Story/148024?lang=ar

76- Ahramonline, Egypt's Sisi arrives in China for FOCAC 2018, 1 Sep 2018, Accessed: 22 Oct 2018, on Site:

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/310633/64/1/Egypt/Politics-/Egypts-Sisi-arrives-in-China-for-FOCAC-.aspx

77- Ahramonline, "China sign 21 investment deals to foster mutual cooperation", Ahramonline, 21 Jan 2016, Accessed: 1 Sep 2016, On Website: http://english.ahram.org.eg/NewsContent/183547/64/1/Egypt/Politics-/Egypt,-China-sign--investment-deals-to-foster-mutu.aspx

78- Larry Hanauer & Lyle J. Morris, Op.Cit., p.22.

٧٩- الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية – الصينية، مرجع سبق ذكره.

80- Arabic.news.cn ، النص الكامل لبرنامج تنفيذى بين الصين ومصر بشأن تعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما خلال السنوات الخمس القادمة، ٢٢ يناير ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ٢٣ يوليو ٢٠١٨، متاح فى:

http://arabic.news.cn/2016-22/01/c_.135034896htm

81- ejinsight, Chinese-made weapons have become the best-seller in Africa, 14 Dec 2015 , Accessed: 23 July 2018, On Site: http://www.ejinsight.com/20151214-chinese-made-weapons-have-become-bestseller-in-africa/

82- Stockholm International research Peace Institute, Trends in international arms Transfers 2017 (Solna: Sipri, Mars 2018) p.2.

83- Ibid., p.6., 12.

84- China.org.cn, "Relations with Egypt", China.org.cn, Accessed: 5/5/2016, On website: http://www.china.org.cn/english/features/wenjiabaoafrica/.171416htm

٨٥- الهيئة العامة للاستعلامات،مصر والصين: شراكة استراتيجية وآفاق واعدة فى التعاون الاقتصادى .. ١١ مليار دولار حجم التبادل التجارى، مرجع سبق ذكره.

٨٦- الهيئة العامة للاستعلامات، التعاون التعليمى، تاريخ الدخول: ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨، على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Story/93137/التعاون-التعليمى?lang=ar

٨٧- العلاقات المصرية – الصينية، تاريخ الدخول: ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨، على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/UP/إصدارات/العلاقات٪٢٠الصينية٪٢٠٠١.pdf

88- english.cctv, Chinese-Egyptian Culture Year wraps up with great achievements, 1/3/2017 Accessed: 20/10/2018, on Site: http://english.cctv.com/03/01/2017/ARTIIznStd5xhTovBlRmnnE.5170103shtml

89- Hanban News, "Mdm. Liu Yandong attends the foundation stone laying ceremony for the building of the Confucius Institute at Cairo University, Egypt", Hanban News, 29/3/2016, Accessed: 5/5/2016, on Website: http://english.hanban.org/article/2016-29/03/content_.635982htm

90- Egyptian Streets, "Egypt Signs Education, Science Cooperation Agreements with China", Egyptian Streets, 28/3/2016, Accessed: 5/5/2016, on website: http://egyptianstreets.com/28/03/2016/egypt-signs-education-science-cooperation-agreements-with-china/

■ ■ ■